

ما هو الضمان؟

الأخبار : 1975/5/12م

بقلم: موسى صبرى

ويبدأ المقال بالسؤال ما هو الاحتفال الحقيقي بثورة 15 مايو؟

ثم يجيب بعد ذلك بأن الاحتفال بها يكون فى مزيد من الديمقراطية المسؤولة فى كل المؤسسات الدستورية. ثم ينهى المقالة بسؤال آخر وهو هل يبقى الضمان فى أنور السادات؟ ويشير بأن الرئيس السادات يعمل جاهداً من أجل نمو وسيادة القانون حتى يكون قد أدى الرسالة على أكمل وجه.

الجواب هو فى مزيد من الممارسة الديمقراطية المسؤولة عن كل المؤسسات الدستورية. وأخطر ما يمكن أن تتعرض له مبادئ ثورة مايو، هو فى استثمار حكم سيادة القانون، لتحدى القانون، يهدف تحقيق أطماع سياسية، أو القيام بتخريب بدعوى الحرية.

والممارسة المسؤولة، لا تعنى قيلاً على الحرية. ولا أحد ينادى بالحرية المطلقة، التى لا تحترم حريات وحقوق الآخرين. والممارسة المسؤولة هى الممارسة الشجاعة التى تتحمل المسؤولية، وتعرف حقوقها، ولا تتراجع أمام شىء إلا سيادة القانون.

وثورة 15 مايو تعنى .. العمل فى النهار. فى الضوء الواضح. فليس هناك شىء تخشى منه، لكى يجرى فى الظلام، أو وراء ظهر الجماهير. وعندما يشعر كل مواطن فى كل موقع، أن عمله معرض للنقد والمناقشة، فإنه لا شك سوف يحجم عن العمل غير المشروع، وسوف يفكر مرات قبل أن يستغل الحرية فى المناورة السياسية، أو لتثويه سمعة إنسان أو عمل. لأن حق الرد والمناقشة مكفول للجميع. ومن هنا يجنى الشعب كله ثمار الديمقراطية، وأولها عدم إتاحة الفرصة لمجموعة من الناس أن تتسلط، أو تفرض ارهاباً فكرياً، أو تلوث سمعة الشرفاء. ومن هنا أيضاً تتحقق الموازنة الديمقراطية السليمة بين مختلف المؤسسات الدستورية. فالحكومة لها حق القرار

التنفيذى. ومجلس الشعب له حق الرقابة والتشريع. وهذه المسؤوليات من حق كل مؤسسة دستورية- ومن حق كل مواطن - أن يناقشها، بكل الحرية.

وقد أوضحت الأحداث، إصرار القيادة السياسية، على الالتزام بمبادئ ثورة 15 مايو . وقعت مظاهرات، و اضطرابات عديدة. ووضح أنه قد اختفى وراءها أعداد وتنظيم . وتجاوز بعضها المدى، وأسفر عن وجهه الحقيقى، أو انكشف وجهه الحقيقى. ومع ذلك، فإن القيادة، لم تتراجع لحظة واحدة، عن التمسك بسيادة حكم القانون، وهذا هو الاختبار الحقيقى الذى طمأن الجماهير إلى أن تصحيح 15 مايو، يعبر عن ثورة حقيقية ملتزمة بمبادئها.

ولكن .. هل يجب أن يبقى الضمان فى القيادة السياسية فقط : هل يجب أن يبقى الضمان فى أنور السادات ؟..

لن يبقى السادات لنا أبد العمر، ولكل الأجيال. بل أن الرجل جاد التفكير فى عدم تجديد ترشيحه لرياسة الجمهورية، أملا أن يكون قد وضع كل الأسس السليمة، لنمو وازدهار دولة المؤسسات وسيادة القانون، وبذلك يكون قد أدى الأمانة على أكمل وجه، بعد أن حقق انتصار أكتوبر الخالد.

ولست من المؤيدين على الإطلاق، لعدم تجديد ترشيح السادات. وأنى واثق كل الثقة، أن سلطة الجماهير ستجبره على العدول عن هذا القرار. ولكن تبقى علينا جميعاً، مسؤولية تأكيد وتعميق الديمقراطية، وأنور السادات معنا، بإذن الله، فى فترة رياسة أخرى.

وهذه المسؤولية لن تتحقق إلا بمزيد من الممارسة والإيجابية والشجاعة النزيهة فى كل المؤسسات . ويقابل هذا كشف وتعريية، وتصد جسور، لكل من يحاول العبث بديمقراطية الشعب، تحت ستار سيادة القانون.